متى نقولها..

(شكرا) تعبيراً لامتنان أم ثقافة في الوجدان ؟!

أجرت اللقاء / بلقيس الحنش

عندما تدخل إلى صالون الحلاقة فهل تقول (شكرا) للحلاق الذي جعل مظهرك جميلا ؟ أو عندما تسير في الشارع العام وتجد من يساعدك على رفع شيء ما فهل تقول له (شكرا)؟ وعندما تجد صديقك يقدم لك خدمة حتى ولو كانت عبارة عن الاستماع لمشاعر تحتل داخلك ولم تجد آذان صاغية غير صديقك فهل تقول (شكرا)؟ وهل حياتنا الاجتماعية تتغير بهذه الكلمة ويصبح الذوق أساس العلاقات أم أنها ألفاظ كمالية تضاف إلى رصيد الأقنعة المصطنعة والمزيفة..هذه التساؤلات قد تتبادر في أذهاننا والحقيقة كلمة (شكرا) تبقى مرهونة بطبيعة العلاقة الإنسانية بين شخص وآخر وتعتمد على البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها الشخص، فهناك من يرى أن الصداقة أكبر من أن نقول لها كلمة (شكرا) فالصداقة عادة تكون قوية وتقديم الخدمات تبقى روتينية وغير محسوبة بكلمات من الشكر أو الامتنان.

وهناك من يرى أن الامتنان والشكر ضرورة في علاقتنا الاجتماعية فهي تعد بلسم للذات الإنسانية التي قد تتعب وتجهد من أجل راحة من نحبهم..وهناك من يرى أن ثقافة الشكر هي غير واردة في قاموس علاقتنا الاجتماعية، وبين مؤيد لقولها ومعارض فإننا في سطورنا القادمة سنتعرف على صور وأشكال الشكر والامتنان ومتى يكون ضرورة وكيف نعبر عنها.. التقينا بالأستاذة تهاني السياغي معيدة بقسم الخدمة الاجتماعية بكلية الآداب جامعة صنعاء.

*في بداية حديثنا برغم اختلاف الآراء حول قول الشكر والامتنان فما هي صور الشكر؟

- للشكر والثناء صور متعددة فهناك الشكر المادي ويتمثل بطريقتين، الطريقة الأولى تتمثل في الألفاظ والأقوال لنعبر للآخرعن تقديرنا. الطريقة الثانية تكون بأشياء ملموسة أو محسوسة وتتمثل في تقديم هدية ما أو خدمة أو مساعدة للطرف الآخر .

أما الشكر المعنوي ويتمثل باستخدام لغة الجسد كالإيماءات والإشارات ولغة العيون. وهناك الشكر الذي يكون سلوكيا أي بعمل سلوك ما يعبر عن التقدير مثل إعداد الحفلات والرحلات، وأيضاً جانب اعتقادي بداخلنا يتمثل في الاحترام والتقدير لمن قدم لك خدمة ما أو ساعدك في شيء ما.

(شكرا) ليست أساسية

* هناك من يقول إن الانتخابات وتصويت الناس للمرشح يعد شكراً فهل لك أن توضحي لنا هذا ؟

- هذا صحيح فالانتخابات هي إحدى صور الشكر فعندما ننتخب شخصا ما فإننا نقدم له الشكر مقدما على ما سيفعله لنا وقد يكون الشخص هذا قد تم انتخابه من قبل ونحن بتصويتنا له نقدم الشكر مجددا على ما عمله سابقا لنا، وأريد أن أخبرك أن هناك صوراً للشكر على المستوى العالمي أي شكل متعارف به عالميا كتقديم الجوائز والأعياد الدينية والإنسانية فمثلا في تقديم الجوائز هناك جائزة نوبل للسلام وجائزة الأوسكار وكلها شكل من أشكال الشكر والامتنان على ما قدمه ذاك العمل أو ذاك الشخص. وهناك الأعياد الدينية المتعارف عليها والإنسانية مثل عيد الأم والعمال كلها تدخل في إطار تقديم الشكر والثناء لهذه الفئة من المجتمع وهناك ما يعرف بالأيام العالمية مثل اليوم العالمي للطفل والمرأة وغيره كلها تدخل في إطار الشكر.

* هل يقتصر قول (شكرا) عند تقديم الخدمة ؟

- حقيقة لا ، فنحن نقول (شكرا) لأنفسنا وعلى المواقف التي أوصلتنا إلى الشعور بالسعادة، ونقولها عندما يقدم لنا موقف إنساني يتسم بالإخلاص بالقول والعمل، نقولها في المواقف النبيلة التي تحقق الأهداف الإنسانية، نقولها للأهل والأصدقاء والحي والجيران، نقولها أيضاً لمعلمنا عندما نحصل على درجات علمية مرتفعة فإننا بهذا نعبر عن ثنائنا له من خلال تحصيلنا العلمي، نظهر الامتنان والشكر لكل إنسان يقدم خدمة إنسانية معنوية أو مادية.

* هناك من يرى أن قول (شكرا) يعد جانبا كماليا لا يستحق أن يمارس في كل صغيرة وكبيرة فكيف ترين ذلك؟

- الموضوع يتعلق بالتنشئة والتي تؤثر بشكل كبير فعندما يكون أفراد الأسرة متعودين على قول (شكرا) على كل عمل يقام وكل يعبر عن الثناء للآخر فإن الطفل يتعود على إظهار الشكر والامتنان خارج محيط الأسرة وتصبح كلمة (شكرا) سهلة وطبيعية، والعكس صحيح فعندما تجف كلمات الثناء والشكر بين أفراد الأسرة تصبح صعبة خارجها لذلك قد تجد شخصا ما لا يمكن أن يقول (شكرا) لكل من يساعده أو يقف بجانبه ويشعر أن المساءلة هي فرض على الآخرين مساعدته وأحيانا لا يقدر الخدمة التي قدمت له وتصبح هناك مشكلة في مهارات التواصل بينه وبين الآخرين.

* كلمة أخيرة تودين قولها

- ألا بشكر الله تدوم النعم والشكر غذاء الروح وتسيير العلاقات الاجتماعية، وأنا أقول مفتاح العلاقات الاجتماعية هي كلمات الشكر والاعتذار على حد سواء باختلاف المواضع بينهما.

تذكر دراسات أن قول ألفاظ الشكر تعد أحد الآليات لعملية التواصل مع الآخرين وهي تحتاج إلى مهارة في القول والأداء أهمها أن على الإنسان الذي يريد أن يقول كلمة (شكرا) أن يراعي عدة نقاط وتتمثل في أن تكون صادقا عندما تقول "شكرا لك".

أن تقولها بوضوح ولا تهمس بها، أن تنظر للأشخاص الذين تشكرهم فإن ذلك يعني أكثر بكثير، أن تذكر أسماءَهم عند شكرهم، وأخيراً اهتم بشكر الناس، لذا راقب الفرص التي تسنح لك للتعبير عن تقديرك.

إلى أمين العاصمة

الصيدليات وجدت لتبيع الدّواء وليس الدّاء

معين النجري

أصدر مكتب الصحة في أمانة العاصمة قراراً بإغلاق الصيدلية الواقعة أمام مركز الجراف الطبي لارتكابها عدة مخالفات طبية وإجرائية سردتها اللجنة المكلفة بمعاينة الموقع وبحسب التقرير المرفوع من قبل مدير عام الشؤون القانونية في مكتب أمانة العاصمة والذي ذكر فيه جميع المخالفات الطبية والإجرائية.

وكإجراء حضاري ومدني لجأ مالكها إلى القضاء ورفع قضية ضد إغلاق الصيدلية وكان يفترض أن تظل الصيدلية مقفلة حتى صدور الحكم، لكن توجيهكم بإعادة فتحها حتى يصدر الحكم يمثل جريمة لا يخبر أبعادها إلا أصحاب الطب والصيدلة.

إن أهم أسباب إغلاقها هو ما يتعلق بصحة المواطن اليمني الذي لم يعد أحد يهتم له ولا لصحته. إذ يكمن هذا السبب في أن المكان "المحل" يفتقد إلى الأهلية والمواصفات الصحية التي تحفظ سلامة الدواء ويمنحه البيئة المناسبة، ما يعني أن الدواء يمكن أن يفقد صلاحيته قبل انتهاء الموعد أو المدة المحددة على العلبة نتيجة للظروف البيئية غير الطبيعية المحيطة به، والمواطن اليمني يجهل مثل هذه الأشياء ويعتمد بشكل أساسي على تاريخ الصلاحية.

أقول هذا بناءً على تقرير الشؤون القانونية الذي فصل أسباب الإغلاق عندما قال "يشترط قانون المنشآت الطبية الخاصة ولائحته التنفيذية في المادة ٣٣ أن لا تقل مساحتها عن ٢٤ متراً مربعاً على أن لا يقل طول أحد الأضلاع عن ٤ أمتار وأن تحفظ الأدوية فيها بحيث لا تتعرض لأشعة الشمس المباشرة" هذه الشروط غير متوفرة في الصيدلية وبحسب التقارير الطبية فإن تعرض الدواء لأشعة الشمس أو عدم توفر المساحة الكافية يسرع في التفاعلات الكيميائية الدوائية وقد يتحول الدواء إلى سم.

وهنا اسأل أمين العاصمة الأستاذ عبد القادر هلال من سيتحمل نتائج تناول الأهالي أدوية فاسدة؟

هل ستتحمل أمانة العاصمة أم القضاء اليمني الذي يحتاج إلى عقود كي يفصل في أبسط قضية أم الجهات التي تقف خلف التلاعب بقانون الدواء اليمني؟

لقد كتبت في رسالتي هذه عن الأثر الصحي الذي سيلحق بالناس فقط رغم كل المخالفات الكثيرة التي ترتكب يوميا في هذا القطاع دون وضع أي اعتبار لصحة المواطن وسلامته.

وهذه الصيدلية ليست سوى مثال بسيط للمخالفات الكثيرة والكبيرة التي يرتكبها تجار الأدوية وأصحاب "السلسلات" الكبيرة في اليمن.

أنا -مثلا- لم أتحدث عن فتح هذه الصيدلية _وغيرها الكثير_ ومزاولتها نشاطها دون الحصول على ترخيص والاكتفاء فقط باستمارات مزورة أو غير مؤرخة تصدرها بعض الجهات الرسمية تهرباً من القانون. أو انتهاكا له وبأوراق رسمية.

لم أتطرق إلى قرار وزارة الصحة بإيقاف منح التراخيص بفتح صيدليات جديدة أو نقلها الصادر في شهر مايو عام ٢٠١٠م بينما تم قطع سند التوريد الذي على أساسه مارست الصيدلية نشاطها العام الماضي.

لم أشر إلى مخالفة الصيدلية الجديدة لشروط القانون الخارجية التي لم تلتزم بها الكثير من الصيدليات ولا إلى حكم المحكمة الاستئنافية القاضي بإغلاق عشرات الصيدليات في العاصمة لمخالفتها الشروط وبدلا من إغلاقها افتتحت عشرات الفروع.

لم ألمح إلى تساهل ومتاجرة بعض الموظفين والقيادات في مكاتب الصحة بالمديريات بأرواح الناس مقابل الحصول على منافع آنية . وكل هذا لا يخدم المواطن اليمني المغلوب على أمره ولا الوطن المنهك بفعل بعض أبنائه، لكني أعد بمتابعة هذه القضية ونشر عدد من التقارير والتحقيقات حول هذه التجارة الخطيرة.

اللواء لخشع : لا دولة مدنية دون سجل مدني حديث

أكد نائب وزير الداخلية اللواء علي ناصر لخشع أهمية السجل المدني في بناء الدولة المدنية الحديثة.

جاء ذلك في ورشة العمل الخاصة بتقييم نظام السجل المدني الوطني وآليات تطويره أمس بصنعاء بمشاركة عدد من منتسبي وزارة الداخلية والجهات الحكومية ومنظمة الصحة العالمية التي تنظمها وزارتا الداخلية والصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وفي حفل افتتاح الورشة التي تستمر خلال الفترة 13-9 مارس الجاري أكد نائب وزير الداخلية اللواء علي ناصر لخشع أهمية السجل المدني في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية، مشيراً إلى أن إنشاء السجل المدني الحديث يتطلب تضافر الجهود بين كافة الجهات الحكومية والمنظمات لإنجازه.

وبين نائب وزير الداخلية أنه لا يمكن الحديث عن الدولة المدنية دولة النظام والقانون دون وجود سجل مدني حديث وصحيح تبنى عليه كافة سياسات وبرامج التنمية، داعيا المشاركين في الورشة إلى الخروج بتوصيات من شأنها العمل على إنجاز المشروع من حيث المتطلبات ومن حيث مصادر التمويل دون إغفال للوسائل.

من جانبه أوضح وكيل وزارة الصحة العامة والسكان الدكتور جمال ناشر أهمية هذه الورشة في عملية تعزيز الشراكة بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية في كيفية الوصول إلى البيانات الحيوية التي تعد من أهم السبل لتحقيق الأمن الصحي، مشيراً إلى أن انعقاد هذه الورشة سيساهم في بناء خطة عمل استراتيجية تعزز من نظام المعلومات الخاصة بالسجل المدني وبالتالي تقوية أحد مصادر نظام المعلومات الصحية.

وكان رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني العميد الدكتور أحمد سيف الحياني أشار في كلمته إلى أن السجل المدني أساس المواطنة المتساوية والركيزة الأولى للبناء والتحديث والتخطيط السليم حيث لا يمكن أن نخطط لأجيالنا القادمة ونبني الاحتياجات السليمة ونحن نجهل عدد السكان وبياناتهم الصحيحة في مختلف المدن والمناطق.

وقال : إن وزارة الداخلية ممثلة بمصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني تتطلع إلى التنسيق والتكامل والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالسجل المدني بحيث نستطيع أن نقوم بتسجيل وقيد جميع الوقائع الحيوية في شهادات (الميلاد، الوفاة، الزواج، الطلاق... إلخ) وأن يكون ذلك بشكل الكتروني مرتبط بشبكة تمتد إلى جميع أنحاء الجمهورية حتى نستطيع من خلالها دعم أصحاب القرار وجميع الجهات التي يمكن أن تستفيد من معلومات السجل المدني.

فيما أشار ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن غلام رضائي إلى أهمية السجل المدني في تقديم الخدمات على مستوى عال من الجودة، مبديا استعداد المنظمة الدولية التعاون في هذا المجال.

حضرت الافتتاح رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الدكتورة نفيسة الجائفي.

تصوير/محمد خالد حويس

وقفة

د.عبدالإله الطلوع

<،، وصلت إلى قناعة تامة، بأننا لن نحقق ما نصبو إليه، ولن ننجح في استثمار طاقاتنا وثرواتنا إذا لم نع تماماً بأننا كنا على خطأ في التعامل مع مفاهيم الوطنية والمواطنة والشفافية والإخلاص والمال العام والوساطة والثواب والعقاب والمساءلة وسواها من المصطلحات الإدارية، التي تمر علينا مرور السحاب ولا تترسخ في سياق العمل الإداري اليومي بشكل مؤثر، بل يبدو أن الالتزام بها هو الصحيح والتخلي عنها هو الكارثة.

فالمليارات التي تصرف على البنى التحتية، أقولها بصراحة أنها تكفي وزيادة، إذا تم استثمارها بالشكل الصحيح وأعني باستثمارها آلياً وصرفها على المشاريع بدءاً من النوعية والجودة إلى المنافسة والتكاليف المنطقية.

أما إذا ترك الوضع على ما هو عليه، فإننا سوف نكتشف كل يوم حالة تلبس لتجاوزات لم تكن بعيدة عن العين، ولكن لم نفكر مرة في مراقبتها، فالموظف هو الموظف حتى يصل أحد الأجلين..

وأخيراً لا أظن أن الأمر يعتمد على وجود أنظمة أو عدم وجودها، فلدينا من الأنظمة ما يكفي لو طبق نصفها فإننا سنكون بخير، ولكن المشكلة هي كيف نطبقها ولمصلحة من؟

أتمنى أن لا يكون هذا الكلام الذي يقال هنا وهناك مجرد صراخ، ولكن مراجعة للنفس وللسلوك وللمفاهيم النائمة في العقول، والأدراج، وأرشيف الإدارات والمؤسسات.

الأمانة وتعز والحديدة وحجة الأكثر في الحوادث المرورية

قضايا وناس / خاص

لقي 62 شخصاً مصرعهم الأسبوع الماضي بسبب الحوادث المرورية التي بلغت 172 حادثا مروريا شهدتها محافظات الجمهورية، حيث تنوعت تلك الحوادث بين صدام ودهس وانقلاب وسقوط.

وأوردت الإدارة العامة للمرور في تقريرها الأسبوعي أن الحوادث المرورية نتج عنها وفاة 62 شخصا من مختلف الفئات العمرية وإصابة 115شخصا بإصابات بليغة و 80شخصا بإصابات بسيطة.

مؤكدة أن الخسائر المادية المقدرة نتيجة الحوادث بلغت36050000 ريال.

وكشفت الإحصائية المرورية التي حصلت »الثورة« على نسخة منها أن المحافظات التي تزداد فيها نسبة الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها خلال أسبوع محافظات الأمانة وتعز والحديدة وحجة على التوالي.

وأرجعت الإدارة العامة للمرور ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية من هذه الحوادث إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى.

وتمنت إدارة المرور على الأخوة السائقين الالتزام بقواعد استخدام الطريق والسلامة للتقليل من الضحايا والخسائر التي يتكبدها الوطن والمواطن في الأرواح والأملاك.

سلطة جبلة تهدم مسجد المحجر

أصدرت السلطات المحلية في مديرية جبلة بمحافظة إب أمراً بهدم مسجد قرية المحجر القديم، ليس لأنه مهدد بالخراب أو أن الناس عزفوا عن ارتياده، ولا لأنه أصبح غير صالح للاستخدام، ولكن لأن أحدهم بنى مسجداً آخر يبدو شكله من الخارج جميلاً ومكن طرفاً معيناً من إدارة الجامع، وهذا الطرف محسوب على جهة سياسية معينة، ولأن الناس رفضوا ارتياد الجامع الجديد، فلم يعد أمامهم سوى هدم الجامع القديم ليصبح الناس مضطرين للذهاب إلى جامعهم.